



جمعية الشباب العرب- بلدنا

سياسة مكافحة الفساد

تم تطوير سياسة مكافحة الفساد لجمعية الشباب العرب- بلدنا، بقرار من الهيئة الإدارية وتم اعتماده بتاريخ 16 كانون أول 2020 .

1. الغاية:

تحدد هذه الورقة تعريف الفساد والممارسات المندرجة ضمنه، بما لا يتناقض مع التعريفات القانونية والإجراءات المتطلبية المنصوصة في هذا السياق، كما المسؤوليات وآليات المعالجة الواجب اعتمادها واتباعها في نطاق عمل المؤسسة المباشر.

2. التعريف

يعرف الفساد وفق نظام جمعية الشباب العرب- بلدنا، على انه استخدام القوة ، السلطة، الثقة والمنصب المخولين، لتحقيق مكاسب شخصية خاصة، أو تلك التي تمنح لأفراد ومجموعات أخرى ذات صلة، وذلك مقابل-

- مردود ماديّ- عرض، منح، قبول أو طلب، هدايا، قروض، عمولات أو أية مكتسبات مادية.
- تقديم خدمات- تحسين سمعة، ترويج سياسي، زيادة تأثير، جنس، وغيرها من الخدمات الذاتية.
- استخدام المنح المالية لأغراض غير منصوصة في الاتفاقيات الرسمية المبرمة، تزوير وتلفيق مستندات رسمية.
- جميع الممارسات المنصوصة وفق القانون الاسرائيليّ المعتمد بهذا الخصوص.

أمثلة على ممارسات ذات صلة: الابتزاز، الرشوة، تضارب المصالح، الاختلاس، العمولات، إساءة استخدام المعلومات، إساءة استخدام المنصب، إساءة استخدام الثقة، غسل الأموال، المحسوبة.

3. المسؤوليات :

- تعتبر مسؤولية مكافحة الفساد مسؤولية متبادلة وجهد مشترك لجميع الموظفين والفاعلين في اطار عمل الجمعية، بما يشمل: طاقم الموظفين، المدير/ة العام، مسؤول الحسابات، المحاسب، الهيئة الإدارية ولجنة المراقبة.
- المحاسب مسؤول عن الرقابة الداخلية الشاملة، وتنسيق الاشتباه في الفساد وتنفيذ السياسة.
- يتعتبر المدير العام المرجعية والمسؤول المباشر عن معالجة شبهات الفساد المرتبطة بطاقم الموظفين، الأفراد والمجموعات ذات الصلة المباشرة بنشاط الجمعية.
- في حال الاشتباه بتورّد مدير الجمعية أو أحد أعضاء الهيئة الإدارية في ممارسات ذات صلة، يحال معالجة الملف الى لجنة المراقبة.

4. آليات المعالجة:

- اعتماد سياسة عامة لمكافحة الفساد، يتم تعميمها ومناقشتها دورياً مع جميع الجهات والأفراد الفاعلين في نطاق عمل الجمعية، بمل يشمل الموظفين الجدد الذين يتم استقطابهم للوظائف.
- رفع الوعي حول مخاطر الفساد وأثره الفرديّ والعام وعلى المؤسسة.
- التشجيع للمشاركة في تدريبات حول مكافحة الفساد وحول آليات الإدارة السليمة، يشارك بهذه التدريبات أعضاء متنوعين من طاقم الجمعية، الهيئة الإدارية ولجنة المراقبة.
- تعزيز نمط العمل الديمقراطي والتشاركي في المتابعة وأخذ القرارات، بما يشمل الشفافية المرتبطة بالإجراءات والمعلومات المالية، المشاريع والأنشطة، سياسات واستراتيجيات عمل المؤسسة.
- العمل على رفع منسوب الحساسية العام ضد الفساد بين الفاعلين في نطاق عمل المؤسسة، وذلك في التعاملات العامة غير المرتبطة بنشاط المؤسسة المباشر، سواء على مستوى الشركات، الأفراد، الائتلافات، المؤسسات الدولية، وغيرها من التقاطعات المهنية والسياسية ذات الصلة.
- اعتماد نظم عمل وإجراءات عمل محددة، شفافة وموثقة من خلال اتفاقيات العمل مع الموظفين، مبنى داخلي وآلية متابعة واتخاذ قرار وتحديد مسؤوليات، معتمد ومعتم بين الأطراف ذات الصلة.
- اعتماد سياسات ونظم عمل محددة وموثقة في عمل المؤسسة، واعتمادها كمرجعية سياسية واجرائية ومنها:
 - دليل السياسات والإجراءات المالية في عمل المؤسسة.
 - سياسة مكافحة الفساد.
 - سياسة مكافحة الاعتداءات والتحرشات الجنسية.
 - مبنى المؤسسة التنظيمي-سياسة وإجراءات اتخاذ القرارات وتقسيم المسؤوليات.

● التيقظ والتبليغ الى الجهة المحددة وفق المسؤوليات المعتمدة لمكافحة الفساد (كما هو موضح في هذه الورقة)، عند

استشعار واحد من المؤشرات التالية أو أخرى:

هياكل غير واضحة أو غير كافية لتوضيح المسؤوليات ومنظومة أخذ القرارات في المشروع أو المؤسسة/ اتخاذ جميع القرارات من قبل شخص واحد/ عدم وجود بيانات سنوية واضحة وشفافة وموحدة لموازنات وصرف المشاريع والمؤسسة/ مسؤول حسابات أو محاسب غير مؤهل/ العمل بضغط وقت وتوفير إجابات منقوصة وغير واضحة تعكس بلبلة/ انحصار المعلومات وعدم تدفقها بين الجهات ذات الصلة/ اشاعات متفرقة من مصادر متنوعة حول أنشطة وإجراءات غير سليمة/ تغيير أسلوب حياة بشكل مفاجئ وغير مفسر.

● التبليغ وتقييد التوجه: يتم التبليغ حول شبهات الفساد من الشخص الذي قام باستشعارها الى الشخص المسؤول (وفق

قائمة المسؤوليات المحددة في هذه الورقة)، يتم تقييد التوجه باعتماد نموذج رسمي يعتمد لهذه الضرورة.

● تقوم الجهة المخولة في معالجة التوجه بمباشرة عملية التحقق من صحة الشبهات باعتماد الخطوات التالية:

- استيضاح كافة المؤشرات التي يتم القرار عنها من قبل المتوجه وتوثيقها بشكل مفصل
- تجميع كافة القرائن ذات الصلة وتوثيقها بشكل مفصل
- اشراك الجهات المهنية ذات الصلة بعملية التحقق عند الحاجة، بما يشمل (مسؤول الحسابات/ المحاسب)، مع الحفاظ على سرية الاجراء.
- مقارنة القرائن بالنظم والجراءات الرسمية المتبعة في المؤسسة، وأخذ الموقف بشأنها، تقييدها في ملف رسمي يوضح التجاوزات والادعاءات الموجهة.
- اخطار المشتبه بالتجاوزات بشكل خطي بالتجاوزات الموجهة ضده، دعوة المشتبه من قبل الجهة المسؤولة لأخذ افادته بالتجاوزات المنسوبة له، تقييد محضر الجلسة بشكل مفصل.
- اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية المترتبة عن فعل التجاوز (اخطار عام، التوجه للشرطة، ملاحقة قانونية لاسترداد المكتسبات المالية أو التعويضات المستحقة جراء العمل الفاسد)

- الحفاظ على اجراء شفاف ونزيه وسري، عدم الإفصاح باجراءات التحقق من الشبهات لأي جهة خارج نطاق الجهات المكلفة بعملية التحقق.
- حماية المبلغين عن المخالفات وعدم الإفصاح باسمائهم في حال رغبوا بذلك، وعدم السماح بالانتقام منهم او ايدائهم.
- التحقق من حسن نية المبلغين عن الاشتباه بمخالفات الفساد وضمان.
- تقييم السياسة والإجراءات المتبعة ضمنها، مدى سهولة ونجاعة تطبيقها ، على نحو دوري.